

متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر

عباس بوهريه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة غرداية / الجزائر

bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

bouhoreira.abbas@gmail.com

Requirements for building fiscal space for economic resumption in Algeria ABBAS BOUHOREIRA

تاريخ الاستلام: 2021/01/26؛ تاريخ القبول: 2021/04/14؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص :

هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الاقتصادي وتحديد متطلبات بناء الحيز المالي في الجزائر تأهبا للاستئناف الاقتصادي، وتستند الورقة في ذلك إلى الإطار الذي طرحه صندوق النقد الدولي في تقييم الحيز المالي، وقد أفضت النتائج إلى ضرورة مواصلة إجراءات الضبط المالي وعمليات التصحيح بشكل أكثر صرامة والعمل على إعادة بناء الحيز المالي تأهبا للاستئناف الاقتصادي السلس في المدى المتوسط والقريب.

وبناءً على ذلك أوصت الورقة بضرورة وضع إطار الحوكمة المالية العامة سيما الإنفاق للتقليل من هدر المال العام واحتمالات التحيز إلى الدين ما من شأنه أن يوسع الحيز المالي المطلوب للاستئناف الاقتصادي السلس وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير للتسيير الحكيم للإيرادات بالتحفيز الجبائي وعمليات التحصيل و بالترشيد النفقات.

الكلمات المفتاح: استئناف اقتصادي، حيز مالي، دين عام، سياسة مالية، عجز مالي

تصنيف JEL: E20, E61, H30, H50, H60

Abstract :

The study aimed to analyze the economic situation and the requirements for building financial space in Algeria Preparing for the economic resumption, The analysis is based on considerations derived from the IMF's new framework In assessing the "Fiscal Space".

The paper concluded in The necessity of continuing more stringent financial control measures and corrections And work to rebuild "Fiscal Space" through the governance of public finances Preparing for a smooth economic resumption in the medium and short term.

Accordingly, the paper recommended The necessity of setting a framework for fiscal governance, especially spending, to reduce the waste of public money and the potential for debt bias, which would expand the financial space for economic resumption and this through a set of procedures and measures for the wise management of revenues through fiscal stimulus and collection processes and by rationalizing expenditures.

Keywords: economic Resumption, fiscal Space, general debt, fiscal policy, Fiscal deficit

Jel Classification Codes : E20, E61, H30, H50, H60,

1. مقدمة.

لا يزال صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر أمام مشكلة كبيرة تتمثل في إعادة التوازن للاقتصاد والذي بدا وكأنه تكيف مع العجز المتراكم في المالية العامة جنبا إلى ارتفاع معدلات الإنفاق منذ عقد من الزمن، ويتواصل هذا العجز تزامنا مع الخلل الهيكلي في الميزان التجاري المدعوم بانخفاض أسعار هيدرو-كربيد في أسواق الطاقة العالمية منذ صيف 2014 مما ولد مخاوف بشأن تحقيق النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد على المدى القريب والمتوسط. ورغم الجهود الحثيثة المبذولة عقب الصدمة النفطية 2014 والمساعدة بآليات التيسيرية للسياسة النقدية بموجب أحكام الأممية 17-10 المتعلقة بالنقد والقرض لاستعادة التوازن الداخلي وإجراءات ضبط قائم الواردات لأغراض التوازن الخارجي، إلا أن ذلك كان له انعكاسات على عديد مؤشرات النمو سيما الوضع المالي مما استعجل بتآكل احتياطات الصرف وإلى ضيق الحيز المالي المتاح "Fiscal Space" وارتفاع الدين العام، الأمر الذي انعكس في شكل تباطؤ في الاقتصاد وأثر على شريحة واسعة من المجتمع خصوصا عقب الإغلاق الكبير مطلع السنة المنصرمة 2020 جراء جائحة Covid_19، والأسوء من هذا كله أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر اليوم يعاني من مخاطر عدم اليقين مما يبدد آمال الاستئناف الاقتصادي على المدى المتوسط والقريب.

أ. الإشكالية: بناء على ما سبق، تعد مسألة الاستئناف الاقتصادي في الجزائر رهينا أمام إعادة تعبئة الإيرادات وبناء حيز مالي جديد يسمح بذلك وهي التحديات التي تواجه صناع السياسة الاقتصادية خصوصا مع الوضع الاقتصادي القائم والذي طال أمده، لذلك فإن إشكالية هذه الورقة تتمحور حول "متطلبات إعادة الحيز المالي إلى مستويات تسمح باستئناف الاقتصاد في الجزائر" سيما مع تنامي مخاطر عدم اليقين اتجاه الأوضاع الاقتصادية ومع تواصل العجز الداخلي في الميزانية والخارجي في الميزان التجاري والتي تزيد من مخاطر "التحيز إلى الدين والعودة إلى صندوق النقد الدولي" الذي يوفر حزمة من أدوات التمويل التيسيرية وهي الفرضية التي تنطلق منها هذه الورقة. من أجل ذلك، تستخدم هذه الورقة منهجا مختلفا للتحليل الاقتصادي وهذا انطلاقا من تقييم الحيز المالي وفق المنهجية التي طورها صندوق النقد الدولي، والتي يمكن أن تقدم إجابة للإشكالية المطروحة.

ب. أهمية الدراسة: تدرج أهمية هذه الورقة في الإطار الذي تعالجه واحتدام التغيرات الاقتصادية في الجزائر سيما مع إجراءات التصحيح والضبط المالي المتبعة منذ سنة 2016، وانعكاس هذه الإجراءات على الحيز المالي المتاح وهامش المناورة من جهة ومن جهة أخرى مع تباطؤ الاقتصاد المستمر خاصة في خضم الإغلاق الكبير سنة 2020.

ج. أهداف الدراسة: تتطلع هذه الورقة للمساهمة في طرح مقترح للإشكالية إعادة استئناف الاقتصاد الجزائري المبني على إصلاح الوضع المالي من منطلق الأزمة الكامنة فيه (التباطؤ الاقتصادي) وذلك بمعالجة ما يلي:

- تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر؛
- تقييم الحيز المالي المتاح في الجزائر؛
- إجراءات بناء الحيز المالي لاستئناف الاقتصاد في الجزائر؛

1. مشهد على الاقتصاد العالمي:

يخيم على المشهد الاقتصادي في العالم ملامح تنبؤ بتحسن نسبي وأن الناتج الاقتصادي العالمي يتعافى من الانهيار الناجم عن جائحة "COVID-19"، منذ الثلاثي الأخير لسنة المنصرمة 2020 ويرجى هذا التحسن نظرا للتفاؤل بتوفر اللقاح للجائحة بيد أنه سيظل النمو الاقتصادي في عديد أقطار العالم أقل من تلك التي كانت قبل 2020 وسيستمر هذا على المدى المتوسط كما الطويل، نظرا إلى تنامي مستوى الدين العالمي المستمر منذ عقد من الزمن، لذلك من المرجح أنه سيؤدي إلى زيادة حدة التباطؤ مستقبلا، والجدول رقم (01) يوضح مستوى النمو في 2018-2020 مع توقعات سنة 2021 (Direction Générale Des Douanes, 2020).

جدول رقم (01): نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 2018-2020

2021	2020	2021	2020	2019	2018
تقديرات	توقعات	تقديرات	توقعات		
-0,2	0,9	4,0	-4,3	2,3	3,0
-0,6	1,6	3,3	-5,4	1,6	2,2
0,4	-0,1	5,0	-2,6	3,6	4,3
0,1	-0,7	3,4	-5,0	2,3	3,2
0,0	0,1	3,0	-4,8	1,6	2,0
0,6	-0,2	6,1	-1,3	4,8	5,7
0,1	-1,7	3,9	-5,3	3,2	4,8
0,8	0,4	7,4	0,9	5,8	6,3
-0,3	1,8	3,3	-2,9	2,3	3,4
0,9	0,3	3,7	-6,9	1,0	1,9
-0,2	-0,8	2,1	-5,0	0,1	0,5
-0,4	-0,9	2,7	-3,7	2,4	2,6
بنود أخرى:					
-					
-					
-0,3	3,9	5,0	-9,5	1,1	4,3
حجم التجارة العالمية					
أسعار السلع الأولية					
-10,7	14,2	8,1	-33,7	-10,2	29,4
أسعار النفط					
-0,6	8,1	2,4	2,2	-4,2	1,7
مؤشر أسعار السلع الأولية خلافاً للطاقة					
- حساب معدل النمو الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي الثابت لعام 2010 بالدولار الأمريكي.					
- الاختلافات في النسب المئوية من توقعات جوان 2020.					

Source: Word Bank, Global Economic Prospects, 2020.

- <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects> 12-01-2021 — (11 :44)

إنه من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير حقيقية لإعادة مستويات النمو ومنحى التوجه الاقتصادي العالمي إلى تلك التي سادت قبل 2020 نظراً للآثار العميقة التي سببتها الجائحة العالمية وتداعيتها المختلفة على الأسواق سيما على الاقتصادات الناشئة والنامية، تأتي هذه التحديات في ظل ضيق الحيز المالي المتاح أمام السياسات الاقتصادية وتقييد الدعم في العديد من الاقتصادات بما فيها المتقدمة.

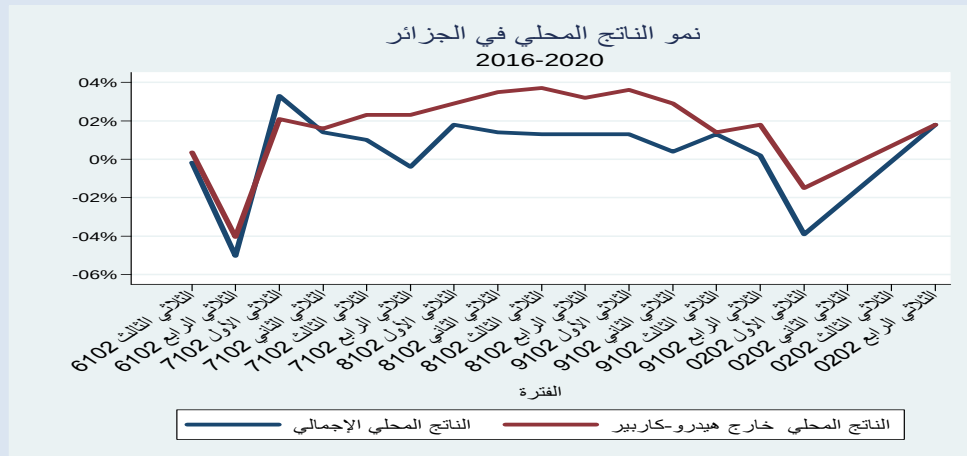
2. التوازن الاقتصادي في الجزائر:

ليزال المشهد الاقتصادي في الجزائر يبنى بوضع عالمي رغم الأداء المعترف لاقتصادات شمال إفريقيا واقتصادات المصدرة للنفط (MENAP) بشكل خاص سيما مع التباطؤ المسجل في السنة المنصرمة (2020) ويرجع هذا التباطؤ أساساً إلى الانخفاض المطول لأسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية جنباً إلى الآثار العميقة للإغلاق الكبير في جميع أقطار العالم جراء الجائحة مما أثر بشكل قوي على الاقتصاد الجزائري وعمق من احتلال الأوضاع المالية مع تراكم العجز فيها منذ عقد من الزمن، الأمر الذي بدد مسألة استئناف الاقتصاد في المدى القريب.

1.2. تباطؤ مستمر في الاقتصاد الجزائري:

ليزال الاقتصاد يعاني من بطئ في النمو منذ الصدمة النفطية 2014 ورغم الاستقرار النسبي الذي سجله في الفترة بين الثلاثي الأول للسنة 2018-2019 إلا أنه قد تراجع بشكل معتبر نحو (3.90%-) مطلع 2020 متأثرا بتراجع الطلب العالمي في أسواق المواد الأولية والإغلاق الكبير المفروض، والأسوء من هذا أن هذا التباطؤ أثر على عديد القطاعات الاقتصادية المشكلة للدخل باستثناء قطاعي الفلاحة والبناء (البناء والأشغال العمومية) الذين حققا نمو بواقع 2.30% و1.10% على التوالي، ووفق المشهد العام للاقتصاد فإنه من المرجح أن يستمر هذا التباطؤ لفترة أطول مما سيؤثر بعمق على شريحة واسعة من المجتمع.

شكل رقم (01): نمو الناتج المحلي 2020-2016

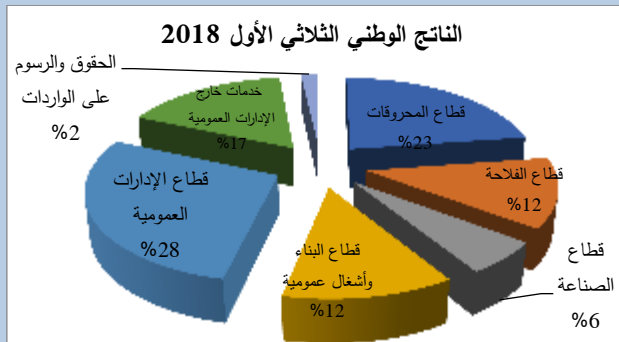


Source:

- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels* - 4ème trimestre 2018, N°849, 2018.
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels* - 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [In Link] : <http://www.ons.dz>
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels* - 1er trimestre 2020, N°894.
- Direction Générale des Douanes, *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie* Période: Premier trimestre 2020;

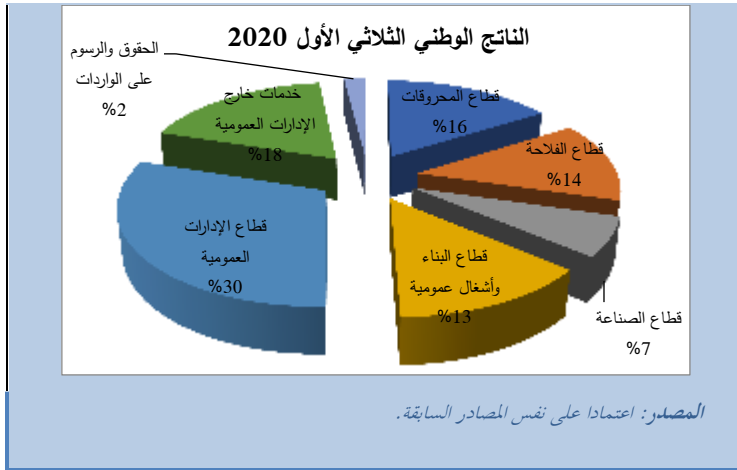
من حيث توزيع الناتج المحلي الإجمالي والقيم المضافة القطاعية يمثل قطاع هيدرو-كاربير الجانب المهم في تركيبة قطاعات الاقتصاد وفي الناتج الداخلي الإجمالي رغم تراجع مساهمته كما تعكسه الدوائر النسبية في الشكل رقم (02) المقابل، يأتي هذا التذبذب كما أسلفنا إلى انعكاسات التغيرات الحاصلة في أسواق الطاقة العالمية في السنوات القليلة الماضية، ويمثل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة وكذا قطاع الصناعة القطاعات التي تلي قطاع هيدرو-كاربير من حيث الأهمية نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي مناصفة بينهما، ورغم أن قطاع الفلاحة هو الأحسن أداءً بحسب التطورات الحاصلة عليه (14%) نهاية السنة 2020، إلا أنه لا يزال دون تطلعات التي يمكن بلوغها إذا ما منحت للقطاع تحفيزات ودعم أكثر.

شكل رقم (02): التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي



فيما عدا ذلك يمثل قطاع الخدمات المسوّقة وغير المسوّقة الجانب المعتبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في حين ليزال قطاع الصناعة بفروعه الأساسية المتمثلة في (مواد البناء، الماء والطاقة، صناعة المواد الغذائية) بمساهمة جد محتشمة عند 06%.

بناء على ما سبق، وتطلعا لتحقيق نمو قوي ودائم فإنه لمن الضروري على صناع السياسة الاقتصادية



اليوم توجيه الخطط الاقتصادية نحو القطاعات المهمة خارج الهيدرو-كاربير، من أجل ذلك سيتطلب في نهاية الأمر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية العميقة في القطاعين الإنتاجي كما المالي، سيما وأن السياسة المالية بدا وكأنها لم يعد بمقدورها دفع النمو، كما يعكس الإطار (رقم 01) أدناه، وأن السياسة النقدية قد تستمر بموقفها غير التقليدي لفترة أطول للتقليل من تداعيات تباطؤ النمو وانخفاض التضخم.

2.2. التضخم، البطالة وتآكل المهارات:

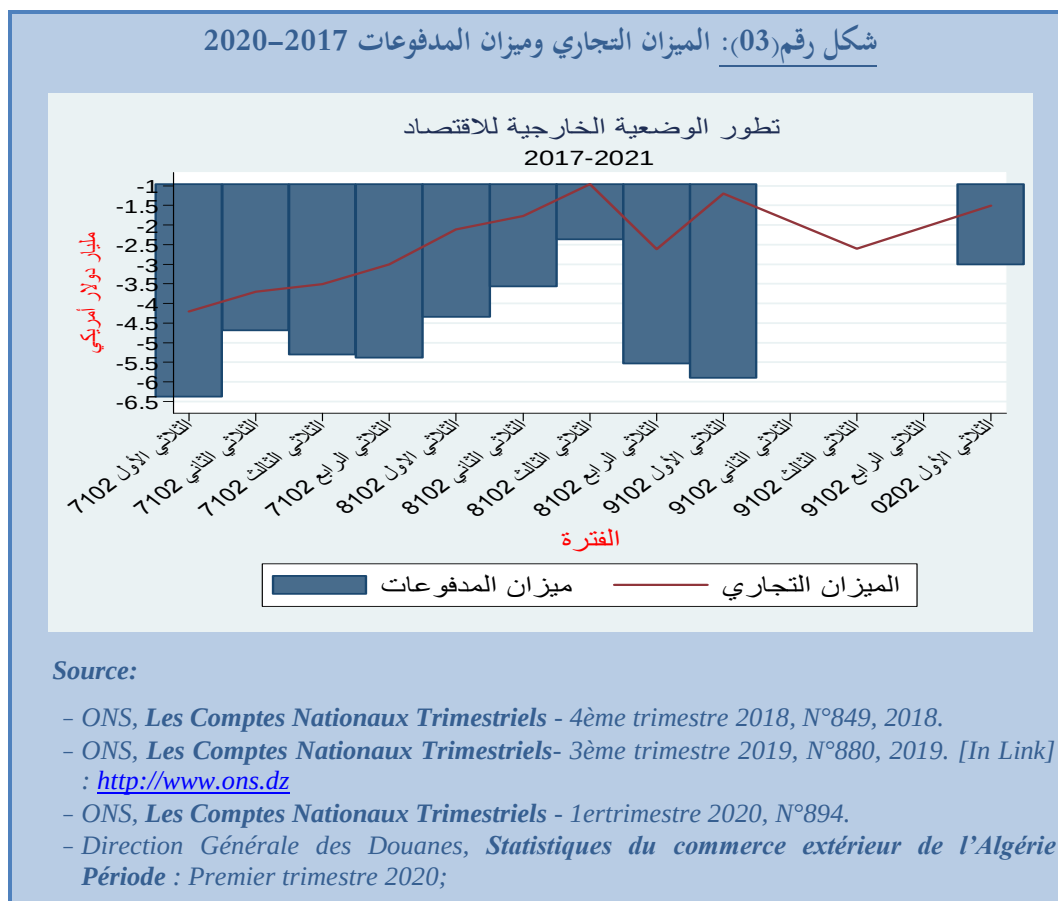
تتقدم معدلات البطالة عند الشباب من أعلى مستوياتها علما بإطلاق منذ استأنف الاقتصاد الجزائري نشاطه في الفترة 2001-2002 فهي تتجاوز (الرقمين)، جنبا إلى وجود عراقيل تنظيمية تحد دون الوصول إلى مناصب العمل وتعطل آلية التوازن بين العرض والطلب مما يتطلب إعادة ضبط ميكانيزمات تسيير طلب العمل وإعادة النظر في توزيع سوق العمل. والمشكل المطروح اليوم في الجزائر هو أن الفجوة المكتسبة والتي تعطل التوازن بين العرض والطلب خلقت مخاطر تنظيمية وأخرى ذاتية متعلقة بتآكل المهارات خصوصاً لدى النخبة من خرجي الجامعات الذين يتطلعون إلى اكتساب الخبرة والاحترافية المهنية لمتابعة الأنشطة في القطاع الإنتاجي، وما يؤجج ذلك هو طول فجوة التشغيل (البطالة الظرفية) والتي تحولت إلى بطالة هيكلية مرفقة بتآكل في المهارات بين طالبي العمل، الأمر الذي يتطلب تخفيف القيود المتبعة وابقاء السياسة النقدية تيسيريا ضمانا لتحقيق مستويات دنيا من التشغيل فالمشهد الاقتصادي كما أسلفنا يعكس فترة تباطؤ أطول مما قد يستدعي مزيدا من التجميد في الأنشطة والذي لا يسمح بتوفير فرص العمل جديدة (بوهريه، 2020، صفحة 3).

وفي سياق آخر وفيما يتعلق بانكماش الاقتصاد ورغم أن التضخم لا يزال في مستويات مقبولة عند (02.09%) (Ministère Des Finances, 2020)، إلا أن الدينار يتواصل الانحدار وبشكل مطرد انعكاسا لانخفاض الطلب والسياسة المتبعة لتخفيض سعر الدينار لاغتنام فارق السعر في تخفيض العجز الداخلي والخارجي بالتوازي مع التعديل النقدي في 2017 بموجب أحكام الأمرية 17-10 المتعلقة بالنقد والقرض، هذا الوضع وباحتدام المتغيرات الاقتصادية الأخرى وضع الاقتصاد الجزائري في موقف عصيب.

3.2. الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

على امتداد السنوات القليلة الماضية أصبح سعر الدينار الجزائري تاريخيا بالقيمة الحقيقية الفعلية عند أدنى مستوى له أمام الدولار الأمريكي في غاية كتابة هذه الورقة يساوي (132.77)، فقد بدأ الهبوط الحالي للدينار الجزائري على إثر العجز الكبير في الميزان الجاري منذ 2014 رغم الإجراءات المتبعة للحفاظ على مستوى التوازن أمام الدولار الأمريكي، وقد غطى تراجع الدولار الأمريكي في السوق العالمية الفجوة الحقيقية لتراجع الدينار نظرا للاضطرابات التي تسببت فيها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا على معدل التبادل في التجارة الخارجية صيف 2018 (بوهريه، 2020، صفحة 7).

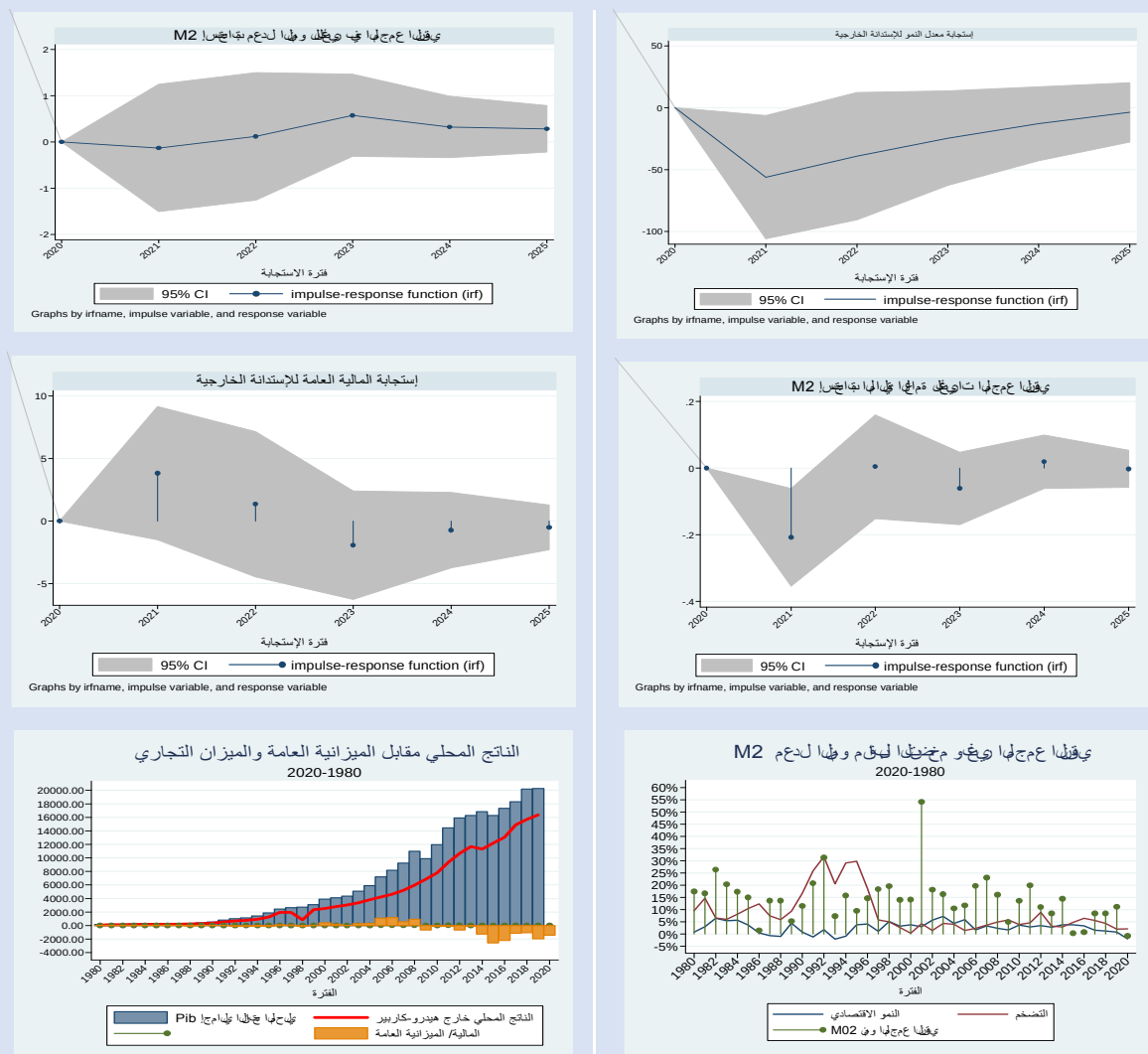
لذلك من المرجح أن يظل أداء الدينار ضعيفا إذا ما استمرت الإجراءات المتبعة لإعادة ضبط الوضع المالي، بل من المرجح أن يتأثر بشكل أكبر إذا ما تطلب الوضع تضيق أكثر من قبل السياسات الاقتصادية وما يعمق ذلك أن بنك الجزائر يقوم بتخفيض سعر الصرف منذ 2017 لاعتبارات توازنية.



تعقدت وضعية الميزان التجاري بسبب الهبوط الحاد لأسعار هيدرو-كاربير خاصة عقب الإغلاق الكبير، هذا الوضع أدى إلى تراجع حجم الصادرات مما أثر بشكل قوي على مجمل النشاط الاقتصادي، وكما يصف الشكل أعلاه اتسع العجز ليتجاوز (04-) مليار دولار خلال ثلاثي الأول من 2017، تقلص بشكل تدريجي نتيجة تقييد قائم الواردات نحو المليار دولار في الثلاثي الأول لسنة 2018، غير أنه لم يستقر طويلا ليسجل عجز عند (02-) مليار دولار منتصف 2019، و(1.50-) مليار دولار نهاية السنة 2020 نحو (25.78%) أي انخفاض 2.45 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى بلغ حجم إجمالي الواردات 9.12 مليار دولار بانخفاض (19.52%) مقارنة بنفس الفترة من 2019، ولولا أن قائم الصادرات كان له الأثر السلبي أكبر انعكاسا لتراجع الطلب في أسواق المواد الأولية في العالم ما عمق وضعية الميزان حين بلغ حجم الصادرات الإجمالية 7.62 مليار دولار بانخفاض نحو (24.89%) عن ذلك المسجل في نفس الفترة من 2019 (Direction Générale Des Douanes, 2020, p. 4).

بناء على هذه الخلفية، وبالنظر إلى أداء الميزان على مدى العقد الماضي يتضح أن المشكل الحقيقي يكمن في الجهاز الإنتاجي وأن الاختلال الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى توليفة عناصر النمو في الاقتصاد وليس فقط إلى تغيرات جباية هيدرو-كاربير، لذلك فإن مخاطر التطورات السلبية لأسعار هذه الأخيرة ستبقى متغيرا أساسيا في ارتفاع مخاطر عدم اليقين من جهة وضيق الحيز المالي من جهة أخرى.

الإطار رقم (01): انعكاسات الاستدانة الخارجية والتمويل الكمي على معدل النمو في الجزائر



يعكس الإطار رقم (01) مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية وانعكاساتها على نمو الاقتصاد الجزائري، وتمت بمقابلة سلوك المؤشرات خلال الفترة 2020-1980.

3. تحليل الحيز المالي "Fiscal Space" المتوافر في الجزائر:

عندما تتطلع الحكومة إلى زيادة الإنفاق مؤقتاً أو خفض الضرائب فإنها تحتاج إلى قياس ما إذا كانت ستكون قادرة على تمويل فجوة الميزانية الناتجة دون أن تزيد من مخاطر الانعكاسات السلبية أو تقويض سلامة وضعية المالية العامة على المدى الطويل، وكلما كان هناك تفاؤل بتجنب هذه الانعكاسات كلما زادت المساحة المالية المتوفرة (الحيز المالي) لديها، وعلى العكس من ذلك كلما زادت مخاطر زادت محدودية قدرة الحكومة على استخدام السياسة المالية بشكل فعال (IMF, June 2018).

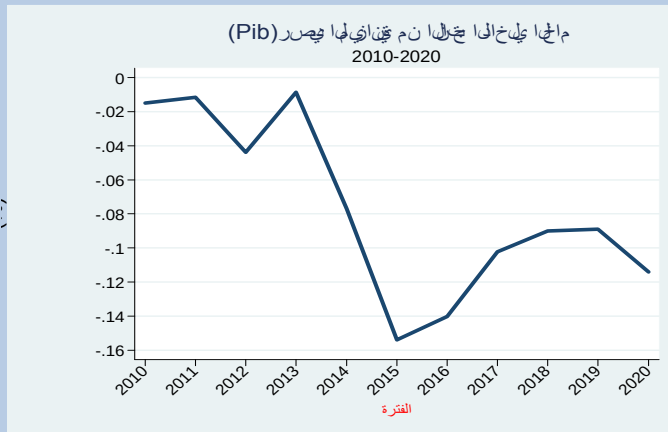
- الحيز المالي هو المساحة اللازمة لزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب مقارنة بخط الأساس وينبغي أن يكون ذلك دون المساس بالقدرة على اللجوء إلى الأسواق وتحمل الديون، ويمكن أن تكون السياسة المالية في هذا الصدد في شكل حافز مالي صريح أو تباطؤ في المالية العامة (IMF, 2018).

- يتم تحليل وتقييم الحيز المالي انطلاقا من الأربع مراحل لإطار التقييم المالي التي طرحها صندوق النقد الدولي وهي الجوانب المترابطة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الاستدامة المالية "assessing fiscal sustainability" وهي على هذا النحو (IMF/PR-No. 18/260, June 2018, p. 11):

- الحالة الدورية والهيكلية للاقتصاد؛
- توافر التمويل بشروط ميسرة ومخاطر حدة تكاليف التمويل؛
- استدامة مستوى ومسار الدين العام والعجز على المدى المتوسط والطويل؛
- حساسية الاستدامة المالية من حيث الديون والتمويل في ظل اختبارات إجهاد وسيناريوهات المالية التوسعية؛

وبما أن تقييم وتحليل الحيز المالي لا يتم من خلال مستوى الدين العام فقط كما أشار صندوق النقد الدولي وبأنه ليس بمفهوم ثابت (IMF, June 2018)، فإن هذه الورقة تتعدى تقييم الدين العام إلى تحليل المالية العامة جنبا إلى مستوى احتياطي الصرف أحد أهم أدوات المعتمدة لمواجهة الوضع المالي الحرج في المالية العامة سيما بعد اهتلاك جانب معتبر منه ونضوب صندوق ضبط الإيرادات. وعليه، يتجنب تحليلنا للحيز المالي أي مقياس فردي، ويعتمد بدلاً من ذلك على نهج متعدد الأوجه باستخدام المؤشرات سالفة الذكر بناء على النهج المتبع من IMF التي جرى تطويرها على مدار السنوات الماضية.

شكل رقم (04): رصيد المالية العامة 2010-2020



Source:

- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 4ème trimestre 2018, N°849, 2018.
- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [In Link] : <http://www.ons.dz>
- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1er trimestre 2020, N°894.
- DG des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période : Premier trimestre 2020;

1.3. المالية العامة:

عمق انخفاض إيرادات هيدرو-كاربير وضع المالية العامة في الجزائر والتي تسجل عجزا فيها للسنة الحادي عشر (11) على التوالي الأمر الذي أكد أن المشكل أعظم بكثير مما كان يبدو عليه قبيل الصدمة النفطية 2014، هذا المشكل استنفر صناع السياسة الاقتصادية بوضع جميع الآليات المتاحة لضبط الأوضاع المالية، ما اضطر بهم إلى آليات السياسة النقدية غير التقليدية بموجب أحكام الأممية 17-10 المتعلقة بالنقد والقرض جنبا إلى خفض مستوى الدينار بشكل تدريجي، كما أن السياسات المتعلقة بالتقشف -ترشيد النفقات كمصطلح تلطيف- كضبط قوائم الواردات كانت أداة يعول

عليها في تقليص العجز الداخلي والخارجي، وعلى الانحدار القوي للمالية العامة والتحكم فيما تبقى من الحيز المالي الذي ضاق بشكل كبير كما يعكسه هذا التحليل، إلا أنه لا تزال مخاطر ضيق الحيز المالي تشكل هاجزا كبيرا أمام إعادة دفع النمو مع استمرار انخفاض أسعار هيدرو-كاربير كما يعكسه (جدول رقم 02) والذي يبدو بأنه سيطول أكثر من المتوقع في خضم الإغلاق الكبير.

جدول رقم (02): إجمالي إيرادات الميزانية (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	إيرادات هيدرو-كاربير	إيرادات غير جباية	الإيرادات خارج هيدرو-كاربير	إيرادات الدولة	نفقات جارية	التمويل - العجز الموازني	نفقات الدولة	رصيد الميزانية العامة للدولة
2010	2 905,00	182,80	1 470,20	4 379,60	2 683,80	115,00	4 512,80	-178,20
2011	3 979,70	283,30	1 810,40	5 790,10	3 879,20	168,60	5 853,60	-168,60
2012	4 184,00	246,40	2 155,00	6 339,30	4 782,60	710,90	7 058,10	-710,90
2013	3 678,10	248,40	2 279,40	5 957,50	4 131,50	143,70	6 024,10	-143,70
2014	3 388,40	258,50	2 349,90	5 738,40	4 494,30	1 375,30	6 995,70	-1 323,60
2015	2 373,50	374,90	2 729,60	5 103,10	4 617,00	2 621,70	7 656,30	-2 553,20
2016	1 781,10	846,80	3 261,10	5 110,10	4 591,40	2 245,30	7 297,40	-2 187,40
2017	2 372,50	1 147,20	3 810,30	6 182,80	4 757,80	1 662,20	7 389,30	-1 590,28
2018	2 349,70	188,50	2 711,80	6 389,50	غير متاح	2 110,13	7 732,10	-2 110,13
2019	2 518,50	179,20	2 841,10	6 567,70	غير متاح	1 953,40	7 579,70	-1953,4
2020	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	-1468.33

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque D'Algérie, *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie*, 2013-2017 ;
- Banque D'Algérie, *Bulletin Statistique Trimestriel*, 2016-2017;
- Banque D'Algérie, *Bulletin Monétaire Et Financier*, 1er Trimestre 2018 ;
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels - 4ème trimestre 2018*, N°849, 2018 ;
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019*, N°880, 2019. [In Link] : <http://www.ons.dz>
- ONS, *Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1er trimestre 2020*, N°894 ;
- Direction Générale des Douanes, *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période : Premier trimestre 2020*;

ندخل اليوم السنة الثاني عشر من العجز المسجل في الميزانية (المالية العامة) منذ 2009 الأمر الذي ضيق الحيز المالي وبشكل مضطرب، كما أن التراجع المطول لأسعار الطاقة كان العنصر الأكثر سلبية في ضيق الأوضاع المالية (La Banque d'Algérie, 2015, p. 86)، رغم عديد الإجراءات المتبعة للعودة بمستوى التوازن إلا أن المشكل بدا وأنه أعمق مما يمكن تداركه على المدى المتوسط، ونشير في هذا الصدد إلى أن معدل التحصيل الضريبي لا يتجاوز الـ 13% وبلغ حجم الضريبة غير المحصلة أكثر من 20 مليار دولار أمريكي نحو 117% من جباية هيدرو-كاربير، ما ينم عن عدم حوكمة الإيرادات الحكومية نهيك عن نفقاتها (مصيطفي، 2017، صفحة 68). ووفق هذا المسار، تنبع ضرورة ماسة لمواصلة ضبط المالية العامة بإجراءات أكثر حزماً وبناء حيز مالي يستعان به إذا ما استمرت حالة التباطؤ لفترات أطول وقد يساعد التحسن النسبي لأسعار الطاقة في ذلك إذا ما تم ترشيد النفقات بشكل أكثر حكمة خاصة من الحكومة وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحديد خطط واستراتيجيات أكثر تفصيلاً لاستعادة الوضع المالي، لذلك حري بصناع السياسة الاقتصادية توجيه السياسة العامة بحرص شديد نحو الموازنة بين أهداف بناء الحيز المالي من خلال إعادة تشكيل عناصر الميزانية هدفا لتحقيق النمو واستعادة التوازن للاستئناف الاقتصادي السلس.

2.3. الدين العام الحكومي:

ينبئ الدين العام بالتوجه نحو الوضع السلبي سيما وأنه يمثل أزيد من (30%) من إجمالي الناتج الوطني ونحو 90% من إجمالي الإيرادات، فمنذ الصدمة النفطية 2014 دأب صناع السياسة الاقتصادية إلى تمويل جانب معتبر لعجز الميزانية من احتياطي الصرف (هامش المناورة المتاح) جنبا إلى التمويل التضخمي، ورغم أن هذه الآلية حلت الدين العام عند المستويات المشار إليها إلا أن المشهد العام ينذر بتنامي أكبر لمخاطر التحيز إلى الدين، ويأتي هذا المشهد كانعكاس طبيعي لفشل -بتحفظ- أدوات الضبط التلقائي والتي بدا وأن ليس لها أثر يذكر.

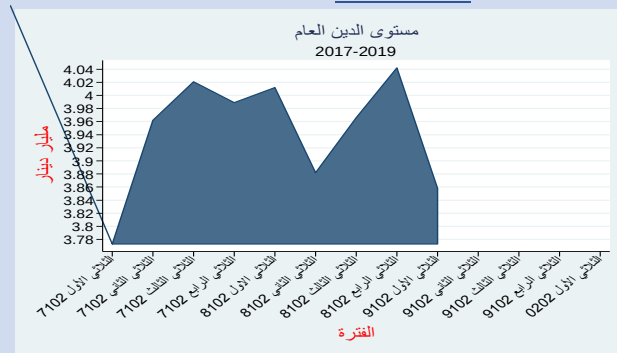
إن ضعف وعدم نجاعة أدوات الضبط التلقائي جنبا إلى تباطؤ وتيرة الاقتصاد يقضي بالضرورة إلى رفع الدين العام (الداخلي، الخارجي) سيما إذا كانت موقف السياسة النقدية متشددة، فإذا ما استمرت هذه الأوضاع غير المتحكم فيها —أو كما يبدو— فإن قدرة الحكومة في الولوج إلى أسواق المال أو مؤسسات الإقراض ستضعف وباطراد ما يضعف الحيز المالي، ويكون عند هذه النقطة الحيز المالي عند أدنى مستوى وهي النقطة التي يتآكل فيها الحيز المالي المتاح وتستغزو حينها مسألة الاستئناس الاقتصادي هدفا صعب المنال.

جدول رقم (03): مستوى الدين العام (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي الدين الداخلي	الدين العام / Pib	الدين العام / إجمالي الإيرادات
2010	1 107,40	9,20%	25,29%
2011	1 214,80	8,30%	20,98%
2012	1 312,10	8,10%	20,70%
2013	1 172,80	7,00%	19,69%
2014	1 239,00	7,20%	21,59%
2015	2 442,20	14,70%	47,86%
2016	3 410,00	19,60%	68,98%
2017	5 790,80	30,63%	93,66%
2018	7 740,69	38,20%	122,59%
2019	9 391,49	46,30%	142,58%
2020	Unavailable	Unavailable	Unavailable

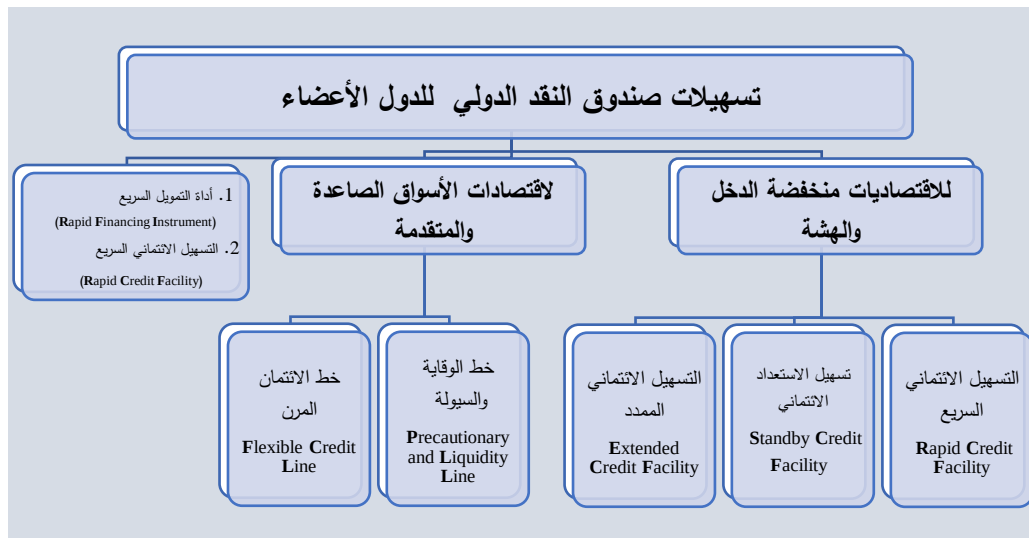
المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة.

شكل رقم (05): مستوى الدين العام



لذلك فإن تنامي مخاطر التحيز إلى الدين كما أسلفنا جنبا إلى عدم اليقين اتجاه انتعاش الأسعار في أسواق الطاقة العالمية في المدى القصير والمتوسط فإنه يحتم مواصلة الترشيد المتبع في المالية العامة الجزائر وستزيد مع الوقت من احتمالات اللجوء إلى الاستدانة وفي هذا السياق نذكر هنا أن صندوق النقد الدولي IMF يوفر آليات عديدة وميسرة لاقتصاديات الدول متوسطة الدخل والضعيفة والهشة كما يقدم اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية كما يوضحه الشكل أدناه، ونشير في سياق موازي، إلى أن المالية الإسلامية —يمكن— أن تعطي حولا عديدة للتوظيف جنبا إلى إعادة بعث الديناميكية في السوق المالي الجزائرية.

شكل رقم (06): أنواع تسهيلات صندوق النقد الدولي

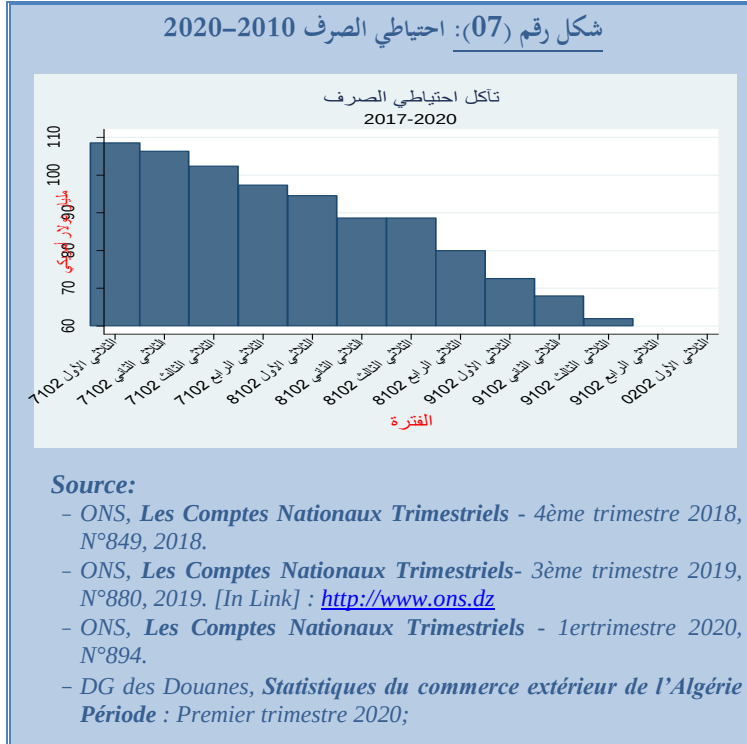


المصدر: بالاعتماد على:

- IMF, *IMF Support for Low-Income Countries*, March 13, 2020. [Sur le lien] : <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries> ;
- IMF, *IMF Lending*, March 27, 2020. [On the link] : <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Lending> ;
- IMF, *Where the IMF Gets Its Money*, March 31, 2020. [On the link] : <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money> ;

3.3. الاحتياطات الرسمية:

وصل احتياطي الصرف في الجزائر إلى ادني مستوياته عند 55 مليار دولار مع نهاية الثلاثي الأخير (La Banque 2020) (d'Algérie, 2020)، وكان قد سجل مستوى 110 مليار دولار مع نهاية 2017، أي أنه قد فقد أزيد من 45%، ويمثل احتياطي الصرف هامش المناورة الحقيقي للحكومة جنبا لكونه أداة التعديل الموازي لها...، ومن المتوقع أن يتسارع مستوى اهتلاكه إذا ما ضلت الأوضاع المالية على هذا النحو خصوصا بما يتعلق بالإففاق الحكومي المتزايد في الفترة الأخيرة سيما وأن الجائحة الصحية التي ألقت بضلالها على الجزائر تتطلب إنفاقا استثنائيا كان غير متوقع حتى بداية السداسي الثاني من 2020.



انعكاسا لذلك، قد يتسبب الأمر في ضيق أكثر للحيز المالي...، وبالنظر لمستجدات أسواق المواد الأولية والطاقة على وجه الخصوص قد يستمر المشهد الضبابي رغم آمال انتعاش الأسواق بوجود لقاح للجائحة الصحية Covid-19، لذلك فإن تحسن إيرادات الجزائر ليزال رهين التغيرات الخارجية، وإذا ما استمرت الجائحة والإغلاق لفترة أطول فإن التباطؤ الاقتصادي في الجزائر سيتحول إلى حالة من الهبوط الشديد قد تعجز عندها الأطر المختلفة إلى إعادة احتوائه من جديد، وستنمو عندها مخاطر التحيز إلى الدين والعودة إلى الطرح السابق والذي يظهر بأنه الطرح الأكثر ملائمة تماما كما افترضته هذه الورقة في إشكالياتها المطروحة.

ومن خلال ما سبق يتضح تماما أنه لم تعد هناك هوامش مالية صريحة في الجزائر وقد غدى الحيز المالي ضيقا بشكل لا يسمح بإجراء تصحيحات هيكلية ولا يكاد يكفي حتى لمواصلة سياسات الضبط على المدى المتوسط، بل وإنه من المتوقع زيادة أكبر في مستوى العجز خصوصا وأن السنة المالية الجارية 2021 انطلقت من عجز عند 2700 مليار دينار نحو 14% من الناتج المحلي، وبسعر مرجعي لبرميل النفط عند 40 دولار بحسب قانون المالية، لذلك ، وعليه إنه لمن الأهمية بمكان العمل على إيجاد بدائل للتمويل بما فيها التمويل غير التقليدي بما أن آثارها محدودة نسبيا وانعكاسات التضخم لتزال مؤجلة وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى المديونية على المدى القصير لاستعادة التوازن الظرفي.

4. إجراءات بناء الحيز المالي لاستئناف الاقتصادي في الجزائر:

الحيز المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد (a multi-dimensional concept) يعكس قدرة الحكومة في سياستها المالية دون التأثير على قدرتها على تحمل الديون، ويتطلب اتخاذ مثل هذا التحديد نهجا متكاملا من التقييم والتحليل للظروف الاقتصادية والأسواق ومستوى ومسار الدين العام كما يتطلب موازنة هذه الاعتبارات التحليل الدقيق والحكم الصحيح، هذا يصف العنصر منهجية وافتراسات تقدير الحيز المالي وذلك من خلال الاختبارات المتاحة (IMF, December 2016, p. 11).

1.4. قياس الحيز المالي المتاح:

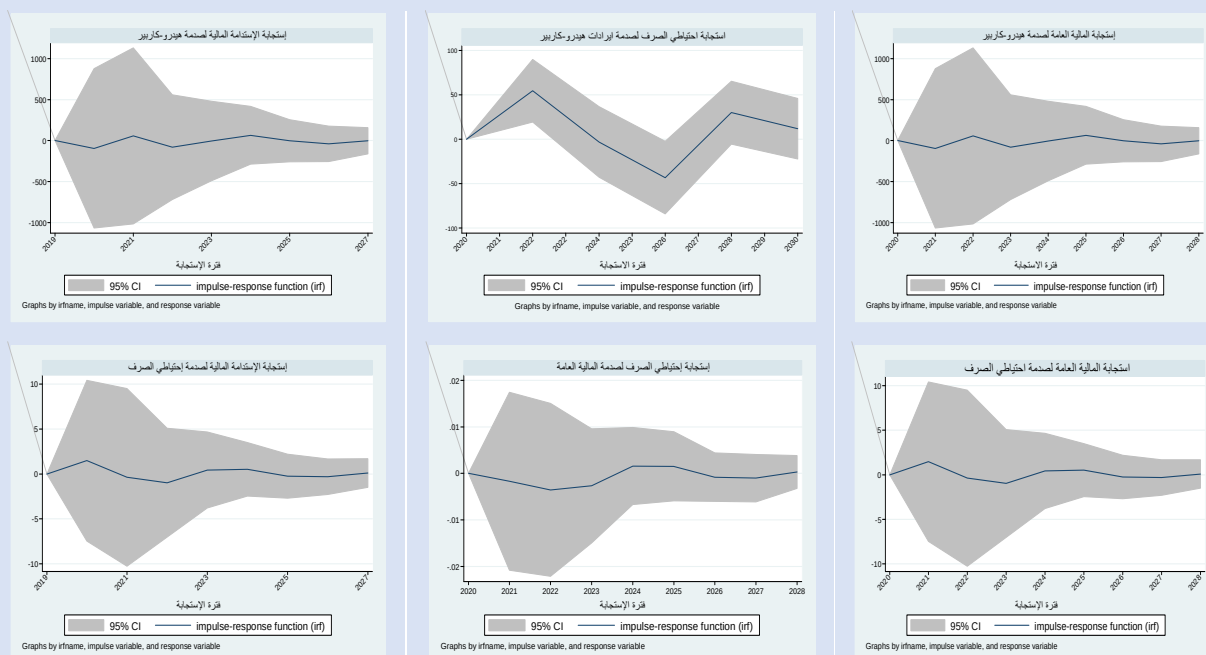
في ظل السيناريوهات الحالية وتنامي مخاطر عدم اليقين اتجاه الأوضاع المستقبلية للاقتصاد إنه لمن المرجح أن تتواصل سياسات الضبط المالي وتصحيح الأوضاع الاقتصادية بالرغم من هددو الرّخم حول آليات التصحيح التي أقرّها المالية العامة منذ 2016-2017، إلّا أنّه من المتوقع أن ترسو الأوضاع عند مستوياتٍ متدنّيةٍ وحرّجة، فلا يزال لانخفاض أسعار هيدرو-كاربير واحتدام التغيّرات جيو-سياسية أثرا قويا على الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يكتبل النمو ويؤخر مسألة الاستئناف الاقتصادي خصوصا في ظل الجائحة الصحية العالمية وحالة الإغلاق الكبير الذي لا يزال الاقتصاد العالمي يتكيّف معه، ولذلك تمت مراعات هذه الظروف بإدخال مستوى النمو في الاقتصاد العالمي كمتغير خارجي أثناء التقدير.

هذه السيناريوهات المحرّات في قياس الحيز المالي كما يحدده الإطار رقم (02) تعطي تصورات عن الوضعية التي ستؤول إليها الأوضاع المالية كما الحيز المالي في ظل السيناريوهات المعدة:

- صدمة إيرادات النفطية.
- صدمة احتياطي الصرف.
- صدمة ضيق الأوضاع المالية.

تم إجراء الصدمات انطلاقا من سنة الأساس 2020، وهنا نشير إلى أن الحيز المالي "Fiscal Space" يأخذ نفس التعريف الذي صاغه "TMF" إلّا أن التحليل الاقتصادي السابق جنبا إلى التحليل الإحصائي أظهر أن مستويات الدين العام - معبر عنه بمستوى الدين العام وكذا مؤشر الاستدامة المالية- لتزال في حدود مقبولة عدا الفترة 2017-2020 التي بلغ مستوى (30% إلى 40%) من الناتج الوطني مما قد يسبب انعكاسات غير مواتية في المدى المتوسط والقريب سيما مع تراجع النمو الاقتصادي وتراجع إجمالي الإيرادات، لذلك تم التركيز على مستوى المالية العامة (رصيد الميزانية) جنبا إلى مستوى احتياطي الصرف والذي يمثل هامش المناورة الحقيقي للحكومة أثناء الأزمات.

الإطار رقم (02): صدمات مختارة على الحيز المالي في الجزائر



نتائج البرنامج الإحصائي STATA₁₄ انطلاقا من نماذج "Var"؛

وتقدم دوال الاستجابة الفورية/النضية "TRF" آثار الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في قيمة حد الخطأ العشوائي للمتغيرات الحيز المالي لمدة ثمانية (08) فترات زمنية، وقد عكس ذلك بأنه في حالة السيناريوهات المماثلة للصدمات السابقة فإن الاستجابة الحاصلة في الحيز المالي تحدث أثراً سلبياً ذاتياً وفورياً في الفترة الموالية مباشرة أي في 2021، فاستجابة المالية العامة ستكون بمقدار وحدة واحدة (مقدرة بـ 132.70 مليار دينار) وستتواصل إلى غاية السنة الثالثة 2023، ثم تتبدد في الزمن المتوسط والطويل، بيد أن صدمة المالية لاحتياطي الصرف تستجيب في الفترة الثانية من حدوثها وإن كان تظهر بنفس المستوى إلا أن ذلك يعكس تراجع كبير في احتياطي الصرف المقدر بـ 132.70 مليار دولار أمريكي نحو (132.70 مليار دينار) بالأسعار الجارية لسنة الأساس 2020.

في جانب آخر كانت استجابة احتياطي الصرف قوية للإيرادات هيدرو-كاربير في نطاق السنة الثانية للصدمة 2021-2022 ولكن ستكون بأثر قوي على المدى المتوسط والأسوأ أنها ستكون ممتدة وستبدد على المستوى الطويل. أما بالنسبة لاستجابته للمالية العامة فتعكس دالة "TRF" أن الاستجابة ضعيفة وعلى مدى متوسط في آفاق 2022 إلا أن القراءة الحقيقية تعكس واقع عمق العجز في المالية العامة ومدى تراجع مستوى احتياطي الصرف منذ الصدمة النفطية 2014، وقد كان له دور مهم في تغطية العجز المالي للميزانية والتقليل من التحيز إلى الدين في الفترة السابقة الأمر الذي قلص هامش المناورة من جهة وضيق الحيز المالي من جهة أخرى، وبموجب استمرار هذا الوضع قد لا يمكن إجراء تخفيف القيود المالية على المدى المتوسط وكما يتضح من قانون المالية 2021 وقبله التكميلي لسنة 2020 مما قد يتطلب تمويلاً خارجياً أكبر. وتبقى الاستجابة من ونحو الدين العام (مؤشر الاستدامة المالية) محدودة وإن بدى وأن الاستجابة نسبية (وحدة واحدة) في المدى القصير إلا أنها فورية ولا تتبدد حتى على المدى الطويل في أفق ثمانية فترات رغم أنها تقترب من خط الأفق (الخط الأفقي) هذا ونتوقع أن آثار Pib كانت متغيراً أساسياً كذلك في هذا السلوك.

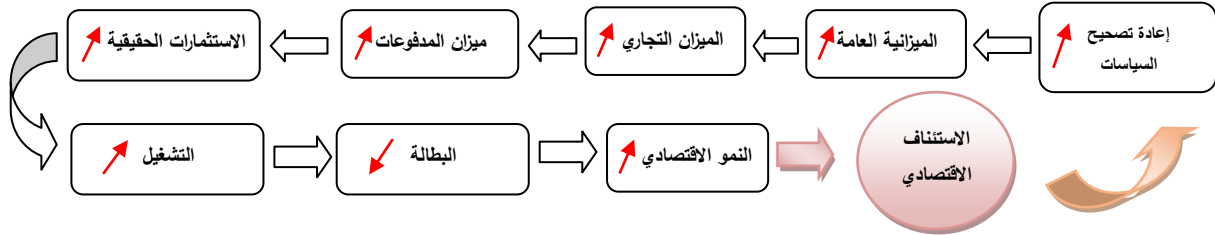
بناء على هذا، فإنه يمكن القول-وبتحفظ- أن الجزائر ووفق مجريات سنة 2020 تمتلك حيزاً مالياً ضعيفاً لا يمكنها من استئناف النشاط الاقتصادي بشكل سلس في الفترة القصيرة ولا يمكن وفق ذات السيناريوهات إجراء تعديلات هيكلية رغم مطلبها المتزايد في الفترة المقبلة، وعلى هذا النحو يتطلب الوضع إيجاد بدائل أخرى للتمويل بما فيها التمويل غير التقليدي بما أن آثارها محدودة -أنظر سيناريوهات الإطار رقم 01- وانعكاسات التضخم لتزال مؤجلة وهذا دائماً في أخذ بعين الاعتبار نضوب صندوق ضبط الواردات وعلى أثره الاحتياطات الرسمية المماثلة ومستوى الدين العام المتنامي، لذلك !! ينبغي إعادة بناء حيز مالي وإدارته على النحو الذي يمكن من تلافي الآثار العكسية في حال صدقت السيناريوهات السابقة فحيثما توافر الحيز المالي سوف يكون هناك مجال لمواصلة الضبط المالي على المدى القصير وسيدفع النمو من جديد خارج قطاع هيدرو-كاربير الذي رهن الاقتصاد في الجزائر وأصبح تحقيق النمو فيه أملاً بعيد المنال (بوهريه، أهمية بناء الحيز المالي لاستعادة التوازن الاقتصادي في الجزائر، 2020).

2.4. إجراءات الاستئناف الاقتصادي:

أكد تحليل الحيز المالي والتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر إلى ضرورة الاستعجال في أخذ مسار جدي وفعلي للحفاظ على مسار الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الحالية، مما يستوجب على صناع السياسة الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في سبيل هذا المسعى، وهناك سؤال واحد يتكرر مراراً لدى أخذ هذا الطرح فحواه: "متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟"، وهذه الورقة ناقشت هذه الإشكالية وفق ترتيب مختلف حين انطلقت من تقييم الحيز المالي وتطلعات استئناف الاقتصاد من جديد.

ولتحقيق هذا المسعى، حري بصناع السياسة الاقتصادية اليوم في الجزائر العمل على إعادة بناء هوامش مالية جديدة على المدى القصير تأهباً للاستئناف الاقتصادي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إجراء تصحيحات حقيقية على المالية العامة وإبلاء الأهمية لإدارة وتوجيه النمو نحو القطاعات خارج هيدرو-كاربير كمفتاح لاستئناف النشاط الاقتصادي قبل تبدد الحيز المالي المتبقي وقبل أن تؤدي إلى

تصحّيات أكبر وآثار أعمق مستقبلا، وعندها سنصل إلى نقطة الهبوط الاقتصادي وهي مرحلة بعد التباطؤ الشديد مباشرة، هذه المرحلة ستبدد كليا مسألة الاستئناف السلس للاقتصاد على المدى القصير والمتوسط.



وحري بهم أيضا إعادة النظر في أداء السياسة المالية وسلوكها بالتفكير في إطار للحكومة المالية والتسيير للمالية العامة انطلاقا منتحفيز الجبائي وترشيد عمليات التحصيل للحماية وبالتالي تقليل هدر المال العام واحتمالات التحيز إلى الدين مما سينعكس دون شك على المالية العامة ويوسع الحيز المالي وهامش المناورة المطلوب لاستئناف الاقتصاد على المدى المتوسط، ونشير في هذا الصدد إلى أن صندوق النقد الدولي قد أكد مؤخرا على ضرورة وضع أسس للإدارة الرشيدة للمالية العامة في عديد الاقتصاديات خاصة النامية والصاعدة.

خلاصة:

ليزال الاقتصاد الجزائري يعاني من حالة التباطؤ الشديد الآيل إلى الهبوط متأثرا بتراكم العجز وضيق الحيز المالي فيه رغم عديد السياسات المتخذة منذ 2016 لاحتواء هذا الوضع بإجراء عدد من التدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة، استهلّت ببرنامج ترشيد النفقات وفق أحكام قانون المالية 2017 بتخفيض ميزانية التسيير، ثم مع تكميل 2018 وفق قانون المالية تم دعم تلك التدابير من أجل استعادة الأوضاع الخارجية بإلغاء تصاريح الاستيراد لضبط قائم الواردات وهذا معززا بتعديلات في قانون النقد والقرض بموجب أحكام الأمرية 10-17، إلا أن هذا لم يكبح العجز الداخلي في الميزانية كما الخارجي في الميزان التجاري، وانعكاسا لهذا يتأكد بما لا يدع مجالا للشك ضعف السياسات الاقتصادية، ضعف القواعد التنظيمية، ضعف القواعد الإشرافية، وسوء تسيير الموارد المالية، مع تنامي حالات عدم اليقين بشأن استئناف الاقتصاد من جديد !!

هذه التراكمات، انعكست بشدة على التوازنات الاقتصادية الكبرى كنتيجة حتمية لذلك، مما بددت مسألة تحقيق النمو والاستئناف الاقتصادي في المدى القريب، لذلك عمدت هذه الورقة للبحث في متطلبات الاستئناف الاقتصادي انطلاقا من تقييم الحيز المالي المتاح لدى صناع السياسات في الجزائر وقد جرى التقييم وفق الإطار المشار إليه من IMF، وأفضت إلى نتائج أهمها:

- من المرجح أن يستمر التباطؤ الاقتصادي لفترة أطول وفق المشهد العام للاقتصاد مما سيؤثر بعمق على شريحة واسعة من المجتمع؛
- استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي سيؤول إلى حالة من الهبوط الشديد في ظل تدهور بعض القطاعات الرئيسية (الفلاحة، البناء الأشغال العمومية والري)؛
- لتزال مخاطر ضيق الحيز المالي تشكل هاجزا كبيرا أمام إعادة دفع النمو مع استمرار انخفاض أسعار هيدرو-كاربير هذا المستوى يرجح أن يطول أكثر في خضم الإغلاقات الكبيرة؛
- يتآكل احتياطي الصرف منذ الصدمة النفطية 2014، وقد كان دوره مهم في تغطية عجز الميزانية والتقليل من مخاطر التحيز إلى الدين، لكن تقلص هامش المناورة وضيق الحيز المالي المتاح؛
- الحيز المالي ضيق بشكل لا يسمح بإجراء تصحيحات هيكلية ولا يكفي لمواصلة سياسات الضبط على المدى المتوسط وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى المديونية على المدى القصير لمواصلة ذلك؛

- إن ضعف وعدم نجاعة أدوات الضبط التلقائي جنبا إلى تباطؤ وتيرة الاقتصاد يقضي بالضرورة إلى رفع الدين العام (الداخلي، الخارجي) وإذا ما استمرت هذه الأوضاع فإن الحيز المالي سيضعف وباطراد، ويكون عند أدنى مستوى وهي النقطة التي يتآكل فيها وستغدو حينها مسألة إعادة الاستئناف الاقتصادي أمرا صعب المنال.

بناء على هذه النتائج يتعين مواصلة إجراءات الضبط المالي وعمليات التصحيح بشكل أكثر صرامة والعمل على إعادة بناء هوامش مالية جديدة على المدى القصير من خلال إجراء تصحيحات حقيقية على المالية العامة وإعادة النظر في أدائها وفي إطار للحوكمتها مما يقلل هدر المال العام واحتمالات التحيز إلى الدين ويوسع الحيز المالي المطلوب تأهبا للاستئناف الاقتصادي السلس في المدى المتوسط وربما القريب كجوابٍ للإشكالية المطروحة، وأن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية ليزال خيارا غير قائم في المدى القريب بحسب صناع السياسة الاقتصادية على عكس الفرضية المنطلق منها وإن كان التحليل أشار إلى مدى التحيز إلى الدين كما أعطى جملة من المقترحات أهمها:

- ينبغي وضع إطار لحوكمة المالية العامة سيما الإنفاق للتقليل من هدر المال العام واحتمالات التحيز إلى الدين ما من شأنه أن يوسع الحيز المالي المطلوب للاستئناف الاقتصادي السلس؛
- ينبغي بناء الحيز المالي جديد من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير لتسيير الحكيم للإيرادات بالتحفيز الجبائي وعمليات التحصيل والنفقات بالترشيد والموائمة (مصيطفى، 2017)، ما من شأنه أن يوسع الحيز المالي المطلوب للاستئناف الاقتصادي على المدى المتوسط؛
- على صناع السياسة الاقتصادية اليوم توجيه الخطط الاقتصادية نحو القطاعات المهمة خارج قطاع هيدرو-كاربير سيما قطاعات الفلاحة البناء، الأشغال العمومية والري (EBTPH) والصناعة ويجب أن يقتزن هذا مع معالجة الاختلالات القطاعية وليس النظر في الآثار المتوقع كما هو مجرى؛

المراجع:

1. Direction Générale Des Douanes. (2020). *Statistiques Du Commerce Extérieur De L'algerie*. Direction Générale Des Douanes, *Premier Trimestre De L'année 2020*.
2. Direction Générale Des Douanes. (2020). *Statistiques Du Commerce Extérieur De L'algerie-Période : Premier Trimestre De L'année 2020*.
3. IMF. (December 2016). *Assessing Fiscal Space: An Initial Consistent Set Of Considerations*.
4. IMF. (June 2018). *Economic Preparedness: The Need for Fiscal Space*.
5. IMF. (2018, June 26). *IMF Board Takes Stock of Work on Fiscal Space*. (P. R. 18/260, Éd.) Consulté le 01 11, 2021, sur IMF Board: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/06/26/pr18260imf-board-takes-stock-of-work-on-fiscal-space>
6. IMF/PR-No. 18/260. (June 2018). *IMF Policy Paper Assessing Fiscal Space: An Update And Stocktaking*.
7. La Banque d'Algérie. (2015). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie*.

8. La Banque d'Algérie. (2020). *Statistique Monétaires, Situation Mensuelle De La Banque D'algérie - 2020*.
9. Ministère Des Finances. (2020). *Ministère Des Finances, Taux d'inflation*.
<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation> .
10. بشير مصيطفى. (2017). *الجزائر 2030- رؤية استشرافية* (الإصدار دون طبعة). (جسور للنشر والتوزيع، المحرر) المحمدية- الجزائر، المحمدية- الجزائر.
11. عباس بوهريه. أهمية بناء الحيز المالي لاستعادة التوازن الاقتصادي في الجزائر. *مدخل في الندوة العلمية الثالثة حول: "قراءة في قانون المالية لسنة 2020"*. جامعة غرداية- قسم العلوم المالية والمحاسبية.
12. عباس بوهريه. قراءة للوضع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات الاستئناف الاقتصادي. *ملتقى دولي حول: لتوجيهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية*. كلية الاقتصاد جامعة زيان عاشور، الجلفة- الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

عباس بوهريه (2021)، متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 465-483